

THE ECONOMIC ANALYSIS OF CONSUMER DEMAND ON ANIMAL AND PLANT PROTEIN IN EGYPT

Marie, M. A. and Samia M. Abd Elfatah
Agric. Economic Res. Inst., Agric. Res. Center

التحليل الإقتصادي لطلب المستهلك على البروتين الحيواني والنباتي في مصر
محمد عبد الرحيم مرعى و سامية محمد عبد الفتاح
مركز البحوث الزراعيه - معهد بحوث الإقتصاد الزراعي

المخلص

تطور استخدام أساليب تقدير طلب المستهلك على السلع الإستهلاكية ليصبح عبارة عن نموذج طلب متكامل يأخذ في إعتباره معظم السلع المتنافسة فيما بينها، ويعكس مدي تأثير الأسعار والدخل على سلوك المستهلك، وذلك في إطار منظومة من المعادلات، تتميز بأنها تأخذ في إعتبارها عند التقدير إدخال فروض دوال الطلب التي أقرتها النظرية الإقتصادية مما يعطيها معنى ومدلول إقتصادي يعكس الظروف والواقع الإقتصادي الفعلي لشرح سلوك المستهلك، بدلا من الاعتماد على تقدير مجموعة من المعادلات الفردية. ولقد أنحصرت مشكلة البحث اساسا في أن حجم الدخل المنفق في ظل الأسعار الإستهلاكية السائدة هو المحدد في الطلب على اللحوم والدواجن والأسماك والبقوليات، وبالتالي تغير الأنماط الإستهلاكية المختلفة، وخاصة اذا كانت تلك السلع تعتبر بديل لبعضها البعض وبالتالي تتأثر بالأسعار المختلفة لها، ولذلك إستهدف البحث تحليل طلب المستهلك المحلي على البروتين الحيواني والنباتي، والتعرف على طبيعة العلاقات الإستهلاكية السائدة في الطلب على تلك السلع في ظل أسعارها والإنفاق عليها.

ولقد تم تقدير نموذج الإنفاق الخطي ونموذج الإنفاق التريبيعي عند دراسة الطلب على السلع الإستهلاكية موضع الدراسة، بأسلوب إحداد العلاقات غير المرتبطة ظاهريا، خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٦). وكانت نتائج تقديرات النموذجين متشابهة الى حد كبير، وهذا في حد ذاته يؤكد على النتائج المتحصل عليها، حيث تبين من واقع تلك التقديرات أن المرونة السعرية الذاتية للسلع موضع الدراسة جاءت سالبة الإشارة مما يتفق مع المنطق الإقتصادي، كما تبين ايضا أن إرتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على الدواجن والأسماك والبقول، وتبين أن إرتفاع أسعار الأسماك مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على اللحوم، وذلك وفقا للمرونة التقاطعية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير مصادر البروتين النباتي من البقوليات ومحاصيل الفول البلدي والعدس، والإهتمام بتنمية مشروعات الثروة الحيوانية لمواجهة الزيادة المضطرة في إستهلاك اللحوم والأسماك وطرحها بأسعار منخفضة تناسب دخول المستهلكين، وتطوير المزارع السمكية ووسائل الصيد وإستغلال البحيرات المائية وحماية نهر النيل من التلوث لزيادة إنتاج الثروة السمكية.

مقدمه

تعتبر اللحوم من المصادر الأساسية لتوفير البروتين والدهون الحيوانية اللازمة لغذاء الإنسان وتغطية الإحتياجات الإستهلاكية المختلفة، كما أنها تعد بدائل سلعية يمكن للمستهلك إحلال أي منها محل الأخرى في سلوكه الغذائي. كما تعتبر البقوليات أيضاً من مصادر توفير البروتين النباتي، ونظراً لما يتسم به المقتصد المصري من تزايد أعداد السكان، فقد ازداد الطلب المحلي على إستهلاك اللحوم ومنتجاتها بدرجة تفوق حجم الإنتاج المحلي، الأمر الذي ترتب عليه إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي من اللحوم في مصر، مما أدى إلى إرتفاع أسعار اللحوم بدرجة لا تتناسب مع مستويات الدخل السائدة على مستوى المستهلك المحلي، مما دفع المستهلك إلى الإعتقاد ويصفه أساسيه على البروتينات النباتية متمثلة في انواع البقوليات المختلفة.

وعلى الجانب الآخر فيما يتعلق بتحليل الطلب، فقد تطور استخدام أساليب تقدير طلب المستهلك على السلع الإستهلاكية ليصبح عبارة عن نموذج طلب متكامل يأخذ في إعتباره معظم السلع المتنافسة فيما بينها، ويعكس مدي تأثير الأسعار والدخل على سلوك المستهلك، وذلك في إطار منظومة من المعادلات، بدلا من الاعتماد على تقدير مجموعة من المعادلات الفردية والعلاقات المعروفة بمنحني أنجل. حيث تتميز تلك

النماذج بأنها تأخذ في اعتبارها عند التقدير إدخال فروض دوال الطلب التي أقرتها النظرية الاقتصادية مما يعطيها معنى ومدلول اقتصادي يعكس الظروف والواقع الاقتصادي الفعلي لشرح سلوك المستهلك.

مشكلة البحث:

تتخصص مشكلة البحث أساساً في ان مستوى الدخل يلعب دوراً رئيسياً في شرح سلوك المستهلك المحلي المتعلق بالطلب على البروتين الحيواني أو النباتي، أي أن حجم الدخل المنفق في ظل الأسعار الاستهلاكية السائدة هو المحدد في الطلب على اللحوم والدواجن والأسماك والبقوليات، وبالتالي تغير الأنماط الاستهلاكية المختلفة، وخاصة إذا كانت تلك السلع تعتبر بديله لبعضها البعض وبالتالي تتأثر بالأسعار المختلفة لها.

الهدف من البحث:

يهدف البحث الى تحليل طلب المستهلك المحلي على البروتين الحيواني ممثلاً في اللحوم والدواجن والأسماك والبروتين النباتي ممثلاً في البقوليات، والتعرف على طبيعة العلاقات الاستهلاكية السائدة في الطلب على تلك السلع في ظل أسعارها والإنفاق عليها.

الطريقة البحثية

تم تقدير نموذج الإنفاق الخطي (LES) Linear Expenditure System، ونموذج الإنفاق التربيعي (QES) Quadratic Expenditure System عند دراسة الطلب على السلع الاستهلاكية موضع الدراسة، بأسلوب إحداد العلاقات غير المرتبطة ظاهرياً "Non Linear Seemingly Unrelated Regression".

وتوضح النظرية الاقتصادية ان تقدير نموذج الطلب يتطلب توافر عدة شروط هي شرط الإضافة بمعنى ان مجموع نسب الإنفاق على السلع يساوي الواحد الصحيح، وشرط التجانس بمعنى انه عند زيادة الأسعار والدخل وبنفس النسبة فان الكمية المطلوبة من السلعة تظل ثابتة بدون تغير نظراً لان دالة الطلب متجانسة من الدرجة الصفرية في الأسعار والدخل، وكذلك شرط التماثل الذي يعكس معنى مدي تأثير الكمية المطلوبة من السلعة عند تغير سعر تلك السلعة وأسعار السلع الأخرى وهو ما يعرف بالأثر الأحادي والأثر الدخلي وأخيراً شرط السالبية الذي يضمن وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة .

ويوجد أسلوبين لإشتقاق دوال الطلب على السلع الاستهلاكية هما:

- الأسلوب الأول: يتم بتعظيم دالة منفعة المستهلك في حدود الدخل المتاحة ويطلق عليه طلب مارشال غير التعويضي "Uncompensated Marshallian Demand"، حيث تكون كمية السلعة المطلوبة دالة في الأسعار والدخل الحقيقي.

- الأسلوب الثاني: يتم بتدنية دالة إنفاق المستهلك للوصول إلى مستوى منفعة معين، ويطلق عليه طلب هيكس التعويضي "Compensated Hicksian Demand"، حيث تكون كمية السلعة المطلوبة دالة في الأسعار ومستوى منفعة ثابت.

كما تتعدد أيضاً طرق تقدير دوال الطلب، والتي حدث بها تطوراً ملموساً في السنوات السابقة لتصبح من مجرد تقدير معادلات طلب فرديه الى تقدير نماذج طلب متكامله تعكس التأثير السعري والدخلي على طلب المستهلك. وجدير بالذكر ان تلك النماذج المتكامله تأخذ في إعتبارها عند التقدير إدخال فروض دوال الطلب التي أقرتها النظرية الاقتصادية، مما يعطيها معنى ومدلول اقتصادي يعكس الظروف والواقع الاقتصادي الفعلي لشرح سلوك المستهلك.

الإطار التحليلي للبحث:

يتناول الجزء التالي من البحث التوصيف الرياضي لكل من نموذج الإنفاق الخطي (LES)، ونموذج الإنفاق التربيعي (QES)، لتوضيح فروض تقدير كل نموذج من ناحية، وكيفية حساب المرونة السعرية والتقاطعية والإنفاقية من ناحية أخرى.

نموذج الإنفاق الخطي (LES):

يرجع هذا النموذج الى العالم ريتشارد ستون "Stone" ويأخذ الشكل التالي^(٨):

$$P_i Q_i = P_i \lambda_i + \beta_i (Y - \sum_{j=1}^n P_j \lambda_j)$$

نموذج الإنفاق التربيعي (QES):

يرجع هذا النموذج الى كلا من "Pollak-Wales" ويأخذ الشكل التالي⁽¹⁾:

$$P_i Q_i = P_i \lambda_i + \beta_i (Y - \sum_{j=1}^n P_j \lambda_j) + (C_i - \beta_i) \prod_{j=1}^n (P_j)^{-C_j} (Y - \sum_{j=1}^n P_j \lambda_j)^2$$

حيث:

$$Q_{it} = \text{الكمية المطلوبة من السلعة (i).}$$

$$P_{it} = \text{سعر السلعة المستهلكة (i).}$$

$$Y_{it} = P_{it} \cdot Q_{it} = \text{قيمة الإنفاق على السلعة (i).}$$

$$Y_t = \text{إجمالي قيمة الإنفاق على كل السلع موضع التقدير (n).}$$

$$\lambda_i = \text{أقل كمية مطلوبة من السلعة (i).}$$

$$\beta_i = \text{الميل الحدى لنصيب الجنيه المنفق على السلعة (i).}$$

فروض تقدير نموذجي الإنفاق الخطي والتربيعي:

- 1- قيمة المعامل (β_i) لا بد أن تكون موجبة، وتتراوح في المدى ($0 < \beta_i < 1$)، مما يوضح أن كل نموذج لا يسمح بوجود حالة السلع الرديئة عند تقدير المرونات الإنفاقية لكل مجموعة سلعية.
- 2- يستوفى كل نموذج شروط التجانس من الدرجة الصفرية في الأسعار والدخل، وشروط الإضافة والتماثل
- 3- إذا كانت قيمة ($\lambda_i < 0$) فهذا يعني أن الطلب على السلعة يكون مرناً.
- 4- عدد معاملات إنحدار نموذج (LES) عبارة عن (2n-1).
- 5- عدد معاملات إنحدار نموذج (QES) عبارة عن (3n-1).
- 6- إذا كانت قيمة المعامل ($C_i = 0$) فإن نموذج (QES) يؤول إلى نموذج (LES). ويتم حساب المرونات السعريّة والتقاطعية والإنفاقية للنموذجين كالتالي:

$$\text{المرونة السعريّة الذاتية: } \varepsilon_{ii} = -1 + (1 - \beta_i) (\lambda_i / Q_i)$$

$$\text{المرونة السعريّة التقاطعية: } \varepsilon_{ij} = \beta_i (P_j \lambda_j / P_i Q_i)$$

$$\text{المرونة الإنفاقية: } \eta_i = \beta_i / W_i$$

مصادر الحصول على البيانات

تم الحصول على البيانات من نشرات الإستهلاك ونشرات أسعار التجزئة الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات الأرقام القياسية، حيث تم تعديل الأسعار بالرقم القياسي لنفقات المعيشة باعتبار سنة الأساس (1999=100)، كما استند البحث على تقدير سلسلة زمنية خلال الفترة (1988-2006).

نتائج البحث

فيما يلي نتائج تقدير الطلب على مجموعات سلع البروتين الحيواني ممثلة في الكميات المستهلكة من اللحوم والدواجن والأسماك، ومجموعة البروتين النباتي ممثلة في الكميات المستهلكة من البقول بالألف طن لكل منهم، وبالنسبة للأسعار فقد تم الإعتماد على متوسط أسعار التجزئة الحقيقية لتلك السلع بالجنية للكيلو جرام.

هذا وقد قامت الدراسة بتقدير نموذجي الطلب (LES - QES) على سلع اللحوم، الدواجن، الاسماك، والبقول في مصر باستخدام طريقة إنحدار العلاقات المرتبطة ظاهرياً غير الخطية Non Linear

Seemingly Unrelated Regression. كما تم إجراء عدة محاولات عند فترات زمنية مختلفة للحصول على نتائج تتفق مع المنطق الإقتصادي، حيث كانت أفضلها خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٦)، وقد أسفر تحليل نموذجي الطلب موضع التقدير عن النتائج التالية:

١- تحليل طلب المستهلك باستخدام نموذج الإنفاق الخطي (LES):
توضح نتائج تقدير نموذج (LES) الواردة بجدول (١)، أن الحد الأدنى الواجب إستهلاكة مجموعات سلع اللحوم والدواجن والأسماك والبقول، يقدر بنحو ٧٣٩.٥٢، ٥٤٢.٤٧، ٧١١.٣٠، ٤٥٩.٧٩ ألف طن على الترتيب.

جدول (١) نتائج تقدير نموذج الإنفاق الخطي (LES) لطلب المستهلك على البروتين الحيواني والنباتي في مصر خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٦).

معامل الإنحدار β_i	نصيب الجنيه المنفق على السلعة	معامل الإنحدار λ_i	الحد الأدنى للإستهلاك
0.57	نصيب جنيه المستهلك	739.52	كمية إستهلاك
(6.20)**	المنفق على اللحوم	(2.59)	اللحوم
0.18	نصيب جنيه المستهلك	542.47	كمية إستهلاك
(2.84)**	المنفق على الدواجن	(4.21)**	الدواجن
0.23	نصيب جنيه المستهلك	711.30	كمية إستهلاك
(3.86)**	المنفق على الأسماك	(2.02)*	الأسماك
0.02	نصيب جنيه المستهلك	459.79	كمية إستهلاك
(1.98)	المنفق على البقول	(8.53)**	البقول

حيث:

(*)، (**) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠.٠١، ٠.٠٥ على الترتيب.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

جدول (٢): مصفوفة المرونة السعرية والتقاطعية والإنفاقية لنموذج (LES).

م	المرونة	اللحوم	الدواجن	الأسماك	البقول	المرونة الإنفاقية
1	لحوم	-0.56	0.21	0.26	0.06	1.08
2	دواجن	0.50	-0.17	0.22	0.05	0.90
3	أسماك	0.57	0.21	-0.15	0.06	1.06
4	بقول	0.20	0.07	0.09	-0.02	0.36

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١).

ولقد إتضح أن زيادة الإنفاق الكلي بمقدار جنية واحد يترتب عليه زيادة الإنفاق على مجموعات السلع المذكورة بنحو ٠.٥٧، ٠.١٨، ٠.٢٣، ٠.٢٠، جنيهه للكيلو جرام لكل سلعة على نفس الترتيب. وهذا يوضح أنه عند زيادة الدخل فإن اللحوم تحتل المرتبة الأولى في نصيب توزيع جنية المستهلك بنسبة ٥٧%، يليها في الترتيب الأسماك بنسبة ٢٣%، ثم الدواجن بنسبة ١٨%، وأخيراً البقوليات ٢% وفيما يتعلق بمرونة الطلب السعرية الذاتية والتقاطعية والإنفاقية لنموذج (LES)، بالنسبة للسلع موضع الدراسة، فيوضح جدول (٢)، أن المرونة السعرية الذاتية للحوم قد بلغت نحو -٠.٥٦، وهذا يوضح أن زيادة سعر اللحوم بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها بنسبة ٠.٥٦%، مما يوضح أن اللحوم سلعة ذات طلب غير مرن.

كما بلغت المرونة السعرية التقاطعية بين اللحوم وكل من الدواجن والأسماك والبقول نحو ٠.٢١، ٠.٢٦، ٠.٠٦ لكل منهم على الترتيب، وهذا يوضح أن زيادة سعر الكيلو من الدواجن والأسماك والبقول بنسبة ١%، فإن الطلب على اللحوم يزداد بنسبة ٠.٢١%، ٠.٢٦%، ٠.٠٦% على الترتيب.

وهذا يوضح أن إرتفاع أسعار الأسماك مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على اللحوم يليها كل من الدواجن ثم البقول.

وقد بلغت المرونة الإنفاقية للحوم نحو ١.٠٨، مما يوضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق على اللحوم بنسبة ١.٠٨%.

وبالنسبة للدواجن فيوضح جدول (٢)، أن المرونة السعرية الذاتية للدواجن قد بلغت نحو -٠.١٧، وهذا يوضح أن زيادة سعر الدواجن بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها بنسبة ٠.١٧%، وهو طلب غير مرن

كما بلغت المرونة السعرية التقاطعية بين الدواجن وكل من اللحوم والأسماك والبقول نحو -٠.٥٠، ٠.٢٢، ٠.٠٥ لكل منهم على الترتيب، وهذا يوضح أن زيادة سعر الكيلو من اللحوم والأسماك والبقول بنسبة ١%، فإن الطلب على الدواجن يزداد بنسبة ٠.٥٠%، ٠.٢٢%، ٠.٠٥% على الترتيب. وهذا يوضح أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على الدواجن، يليها كل من الأسماك ثم البقول.

وقد بلغت المرونة الإنفاقية للدواجن نحو -٠.٩٠، مما يوضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الدواجن بنسبة ٠.٩٠%.

أما بالنسبة للأسماك فيوضح جدول (٢)، أن المرونة السعرية الذاتية للأسماك قد بلغت نحو -٠.١٥، وهذا يوضح أن زيادة سعر الأسماك بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها بنسبة ٠.١٥%، مما يوضح أن الأسماك ذات طلب غير مرن.

كما بلغت المرونة السعرية التقاطعية بين الأسماك وكل من اللحوم والدواجن والبقول نحو -٠.٥٧، ٠.٢١، ٠.٠٦ لكل منهم على الترتيب، وهذا يوضح أن زيادة سعر الكيلو من اللحوم والدواجن والبقول بنسبة ١%، فإن الطلب على الأسماك يزداد بنسبة ٠.٥٧%، ٠.٢١%، ٠.٠٦% على الترتيب.

وهذا يوضح أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على الأسماك، يليها كل من الدواجن ثم البقول.

وقد بلغت المرونة الإنفاقية للأسماك نحو -١.٠٦، مما يوضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأسماك بنسبة ١.٠٦%.

وأخيرا بالنسبة للبقول فيوضح جدول (٢)، أن المرونة السعرية الذاتية للبقول قد بلغت نحو -٠.٠٢، وهذا يوضح أن زيادة سعر البقول بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها بنسبة ٠.٠٢%، وهو طلب غير مرن.

كما بلغت المرونة السعرية التقاطعية بين البقول وكل من اللحوم والدواجن والأسماك نحو -٠.٢٠، ٠.٠٧، ٠.٠٩ لكل منهم على الترتيب، وهذا يوضح أن زيادة سعر الكيلو من اللحوم والدواجن والأسماك بنسبة ١%، فإن الطلب على البقول يزداد بنسبة ٠.٢٠%، ٠.٠٧%، ٠.٠٩% على الترتيب.

وهذا يوضح أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على البقول، يليها كل من الأسماك ثم الدواجن، إلا أنه يلاحظ أن نسب الزيادة المذكورة تعتبر ضئيلة مقارنة بنسب الزيادة في باقي السلع موضع التقدير.

وقد بلغت المرونة الإنفاقية للبقول نحو -٠.٣٦، مما يوضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق على البقول بنسبة ٠.٣٦%.

٢- تحليل طلب المستهلك باستخدام نموذج الإنفاق التريبي (QES):

توضح نتائج تقدير نموذج (QES) الواردة بجدول (٣)، أن الحد الأدنى الواجب استهلاكه مجموعات سلع اللحوم والدواجن والأسماك والبقول، يقدر بنحو ٧١٩.٣٣، ٥١٩.٤٠، ٧٠٩.١٩، ٤٤٩.٤٢ ألف طن على الترتيب.

جدول (٣) نتائج تقدير نموذج الإنفاق التريبيعي (QES) لطلب المستهلك على البروتين الحيواني والنباتي في مصر خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٦).

معامل الإحدار β_i	نصيب الجنيه المنفق على السلعة	معامل الإحدار λ_i	الحد الأدنى للاستهلاك
0.52 (6.38)	نصيب جنيه المستهلك	719.33 (2.95)	كمية استهلاك اللحوم
0.09 (3.11)	نصيب جنيه المستهلك	519.40 (6.37)	كمية استهلاك الدواجن
0.38 (4.34)	نصيب جنيه المستهلك	709.19 (4.66)	كمية استهلاك الأسماك
0.01 (1.92)	نصيب جنيه المستهلك	449.42 (5.87)	كمية استهلاك البقول

حيث: (*)(**) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠.٠١، ٠.٠٥، ٠.٠١ على الترتيب.
المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

جدول (٤) مصفوفة المرونة السعرية والتقاطعية والإنفاقية لنموذج (QES).

م	المرونة	اللحوم	الدواجن	الأسماك	البقول	المرونة الإنفاقية
1	لحوم	-0.61	0.22	0.28	0.06	1.16
2	دواجن	0.43	-0.19	0.20	0.04	0.80
3	أسماك	0.51	0.18	-0.13	0.05	0.96
4	بقول	0.19	0.07	0.09	-0.05	0.36

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٣).

ولقد إتضح أن زيادة الإنفاق الكلي بمقدار جنية واحد يترتب عليه زيادة الإنفاق على مجموعات السلع المذكورة بنحو ٠.٥٢، ٠.٠٩، ٠.٣٨، ٠.٠١ جنيه للكيلو جرام لكل سلعة على نفس الترتيب. وهذا يوضح أنه عند زيادة الدخل فإن اللحوم تحتل المرتبة الأولى في نصيب توزيع جنية المستهلك بنسبة ٥٢%، يليها في الترتيب الأسماك بنسبة ٣٨%، ثم الدواجن بنسبة ٩%، وأخيراً البقول بنسبة ١% وفيما يتعلق بمرونة الطلب السعرية الذاتية والتقاطعية والإنفاقية لنموذج (QES)، بالنسبة للسلع موضع الدراسة، فيوضح جدول (٤)، أن المرونة السعرية الذاتية للحوم قد بلغت نحو -٠.٦١، وهذا يوضح أن زيادة سعر اللحوم بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها بنسبة ٠.٦١%، مما يوضح أن اللحوم سلعة ذات طلب غير مرن.

كما بلغت المرونة السعرية التقاطعية بين اللحوم وكل من الدواجن والأسماك والبقول نحو ٠.٢٢، ٠.٢٨، ٠.٠٦ لكل منهم على الترتيب، وهذا يوضح أنه عند زيادة سعر الكيلو من الدواجن والأسماك والبقول بنسبة ١%، فإن الطلب على اللحوم يزداد بنسبة ٠.٢٢%، ٠.٢٨%، ٠.٠٦% على الترتيب. وهذا يوضح أن ارتفاع أسعار الأسماك مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على اللحوم يليها كل من الدواجن ثم البقول.

وقد بلغت المرونة الإنفاقية للحوم نحو ١.١٦، مما يوضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق على اللحوم بنسبة ١.١٦%.

وبالنسبة للدواجن فيوضح جدول (٤)، أن المرونة السعرية الذاتية للدواجن قد بلغت نحو -٠.١٩، وهذا يوضح أن زيادة سعر الدواجن بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها بنسبة ٠.١٩%، وهو يعتبر طلب غير مرن. كما بلغت المرونة السعرية التقاطعية بين الدواجن وكل من اللحوم والأسماك والبقول نحو ٠.٤٣، ٠.٢٠، ٠.٠٤ لكل منهم على الترتيب، وهذا يوضح أن زيادة سعر الكيلو من اللحوم والأسماك والبقول بنسبة ١%، فإن الطلب على الدواجن يزداد بنسبة ٠.٤٣%، ٠.٢٠%، ٠.٠٤% على الترتيب. وهذا يوضح أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على الدواجن، يليها كل من الأسماك ثم البقول.

وقد بلغت المرونة الإنفاقية للدواجن نحو ٠.٨٠، مما يوضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الدواجن بنسبة ٠.٨٠%.

أما بالنسبة للأسماك فيوضح جدول (٤)، أن المرونة السعرية الذاتية للأسماك قد بلغت نحو -٠.١٣، وهذا يوضح أن زيادة سعر الأسماك بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها بنسبة -٠.١٣، مما يوضح أن الأسماك سلعة ذات طلب غير مرن.

كما بلغت المرونة السعرية التقاطعية بين الأسماك وكل من اللحوم والدواجن والبقول نحو ٠.٥١، ٠.١٨، ٠.٠٥ لكل منهم على الترتيب، وهذا يوضح أن زيادة سعر الكيلو من اللحوم والدواجن والبقول بنسبة ١%، فإن الطلب على الأسماك يزداد بنسبة ٠.٥١%، ٠.١٨%، ٠.٠٥% على الترتيب.

وهذا يوضح أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على الأسماك، يليها كل من الدواجن ثم البقول.

وقد بلغت المرونة الإنفاقية للأسماك نحو ٠.٩٦، مما يوضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأسماك بنسبة ٠.٩٦%.

وأخيرا بالنسبة للبقول فيوضح جدول (٤)، أن المرونة السعرية الذاتية للبقول قد بلغت نحو -٠.٠٥، وهذا يوضح أن زيادة سعر البقول بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها بنسبة -٠.٠٥%، وهو طلب غير مرن.

كما بلغت المرونة السعرية التقاطعية بين البقول وكل من اللحوم والدواجن والأسماك نحو ٠.١٩، ٠.٠٧، ٠.٠٩ لكل منهم على الترتيب، وهذا يوضح أن زيادة سعر الكيلو من اللحوم والدواجن والأسماك بنسبة ١%، فإن الطلب على البقول يزداد بنسبة ٠.١٩%، ٠.٠٧%، ٠.٠٩% على الترتيب.

وهذا يوضح أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على البقول، يليها كل من الأسماك ثم الدواجن، ويلاحظ أيضاً أن نسب الزيادة المذكورة تعتبر ضئيلة مقارنة بنسب الزيادة في باقي السلع موضع التقدير.

وقد بلغت المرونة الإنفاقية على البقول نحو ٠.٣٦، مما يوضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإنفاق على البقول بنسبة ٠.٣٦%.

وبصفة عامة فإن تقديرات نموذجي الإنفاق الخطي والتربيعي تعتبر متشابهة إلى حد كبير، وهذا في حد ذاته يؤكد على النتائج المتحصل عليها وفي هذا الصدد يخرج البحث من واقع تلك التقديرات بالمؤشرات التالية:

- ١- وفقاً للمرونة السعرية الذاتية، فقد تبين أن اللحوم الحمراء أكثر السلع حساسية في إستجابتها للتغيرات في الأسعار، يليها كل من الدواجن والأسماك ثم البقول.
- ٢- تبين إنخفاض المرونة الإنفاقية للبقول، ولعل ذلك اقرب ما يكون مع الواقع الفعلي، لان عند زيادة الدخل الإنفاقية فإنه يتم تخفيض الطلب على البقول والبروتينات النباتية والاتجاه نحو البروتينات الحيوانية ممثلة في اللحوم والدواجن والأسماك.
- ٣- توضح المرونة التقاطعية في دالة الطلب على اللحوم أن ارتفاع أسعار الأسماك مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب عليها يليها كل من الدواجن ثم البقول.
- ٤- توضح المرونة التقاطعية في دالة الطلب على الدواجن أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب عليها، يليها كل من الأسماك ثم البقول.
- ٥- توضح المرونة التقاطعية في دالة الطلب على الأسماك أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب عليها، يليها كل من الدواجن ثم البقول.
- ٦- توضح المرونة التقاطعية في دالة الطلب على البقول أن ارتفاع أسعار اللحوم مسئول بدرجة كبيرة عن زيادة الطلب على البقول، يليها كل من الأسماك ثم الدواجن.

التوصيات:

يمكن طرح بعض التوصيات التي يمكن من شأنها إعادة التوازن في طلب المستهلك على البروتين الحيواني والنباتي كالتالي:

- ١- توفير مصادر البروتين النباتي من البقوليات ومحاصيل الفول البلدي والعدس بالعمل على زراعة تلك المحاصيل بدرجة تغطي الإحتياجات الاستهلاكية.
- ٢- تنمية مشروعات الثروة الحيوانية لمواجهة الزيادة المضطرة في إستهلاك اللحوم والأسماك وطرحها بأسعار منخفضة تناسب دخول المستهلكين.

٣- تطوير المزارع السمكية ووسائل الصيد والنقل والتخزين وإستغلال البحيرات المائية وحماية نهر النيل من التلوث لزيادة إنتاج الثروة السمكية.

الملحق

جدول (١): كمية الإستهلاك بالآلف طن وسعر المستهلك الحقيقي بالجنيه للكيلو جرام لكل من اللحوم والدواجن والأسماك والبقول في مصر خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٦)

السنة	لحوم		دواجن		أسماك		بقول	
	كمية	سعر	كمية	سعر	كمية	سعر	كمية	سعر
1988	478.9	14.22	484.9	7.86	390.2	5.78	434.8	1.69
1989	538.7	15.05	453.5	8.41	427.1	5.87	452.9	2.10
1990	572.1	14.77	459.6	8.35	426.0	5.94	419.3	2.28
1991	605.1	14.88	470.5	8.51	434.8	6.44	525.8	2.36
1992	730.0	15.56	480.0	8.74	399.0	6.67	481.9	2.52
1993	976.4	17.09	549.0	8.56	415.4	7.42	383.3	2.75
1994	780.3	17.43	578.6	8.58	487.4	7.84	408.6	2.84
1995	652.8	16.17	605.5	7.96	571.0	7.59	527.3	2.74
1996	802.2	16.63	656.7	7.35	522.8	7.29	553.3	2.62
1997	832.2	16.23	684.5	7.51	562.5	7.46	499.7	2.59
1998	715.9	16.77	430.0	8.35	678.4	9.59	524.7	3.08
1999	856.6	17.00	524.4	8.39	836.0	8.95	552.1	2.94
2000	716.3	16.99	559.4	8.24	855.7	8.83	409.6	2.97
2001	755.3	16.72	569.2	8.26	872.4	9.25	420.6	2.92
2002	731.5	17.15	544.1	8.27	885.1	9.39	433.8	3.03
2003	728.4	19.09	540.1	8.50	883.6	8.89	446.2	3.18
2004	726.9	19.81	538.1	9.12	870.6	9.02	420.5	3.23
2005	729.3	20.43	546.3	8.84	877.9	8.39	433.6	3.07
2006	736.8	20.65	553.3	9.42	892.7	8.30	442.3	3.03
المتوسط	689.17	16.12	514.99	8.11	602.60	7.49	449.12	2.52

المصدر:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة إستهلاك السلع الغذائية في جمهورية مصر العربية" أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة أسعار التجزئة" أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة الأرقام القياسية" أعداد متفرقة.

المراجع

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة إستهلاك السلع الغذائية في جمهورية مصر العربية" أعداد متفرقة.
- (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة أسعار التجزئة" أعداد متفرقة.
- (٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة الأرقام القياسية" أعداد متفرقة.
- (4) Green, Richard D., Zuhair A. Hassan, & Stanley R. Johnson "Maximum Likelihood Estimation of Linear Expenditure Systems with Serially Correlated Errors" Europ. Econ. Rev., Vol. 11, 1978, pp. 207-219.
- (5) Kokoski, Mary "An Empirical Analysis of Interemporal and Demographic Variations in Consumer Preferences" Am. J. Ag. Econ.. Vol. 68, No. 4, Nov., 1986, pp. 894-905.

- (6) Pollak, Robert & Terence J. Wales "Estimation of Complete Demand System from Household Budget Data: The Linear and Quadratic Expenditure Systems" *Am. Econ. Rev.*, Vol. 68, 1978, pp. 348-359.
- (7) Pollak, Robert & Terence Wales "Estimation of the Linear Expenditure System" *Econometrica*, Vol. 37, No. 4, July, 1969, pp. 611-628.
- (8) Stone, Richard "Linear Expenditure System and Demand Analysis: An Application to the Pattern of British Demand" *Econ. J.*, Vol. 64, Sept., 1964, pp. 511-527.
- (9) Zellner, Arnold "An Efficient Method of Estimating Seemingly Unrelated Regressions and Test for Aggregation Bias" *J. Am. Stat. Assoc.*, Vol. 57, June , 1962, pp. 348-368.

THE ECONOMIC ANALYSIS OF CONSUMER DEMAND ON ANIMAL AND PLANT PROTEIN IN EGYPT

Marie, M. A. and Samia M. Abd Elfatah
Agric. Economic Res. Inst., Agric. Res. Center

ABSTRACT

The field of consumer demand analysis, became more advantage in the analysis technique of estimation demand functions, so instead of estimating single equations it is available now estimating a complete demand system, and also entering all the assumption of the demand theory with respect to adding up, homogeneity, symmetry, and negativity.

The research problem concerned of the relations among the prices and income expenditure of meat, poultry, and fish as source of animal protein and pulses as source of plant protein, that play an important role in consumer behavior, specially that these goods are considered substituted for each other, so the behavior of domestic consumer in Egypt depends on the prices of these goods and the expenditure income. Objective of the research, is to estimate the consumer demand on meat, poultry, fish, and pulses, and the relationships among the four types of these goods.

Two models were estimated, linear expenditure system (LES), and quadratic expenditure system (QES), according to non linear seemingly unrelated regression procedure, during the period subject to analysis (1988-2006).

The estimation of LES and QES models were nearly identical and have the same economic meaning of interpretation , with respect to the own and cross price elasticities, in both the two models.

the results showed that, there was negative relation between prices of meat, poultry, fish, and pulses with respect to the demand on them according to the own price elasticities. Also an increase in the prices of meat led to increase the demand on poultry, fish, and pulses, also the increase in the prices of fish led to increase the demand on meat according to the cross price elasticities.

The study recommended by expanding the cultivating of pulses crops, and increasing the production of meat and fish. Moreover, expanding in meat projects that allow increase meat supply in the domestic market at lower prices.